حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

آراء الكوفيين في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في تفسير روح المعاني للألوسي

سهاد مازن فائق*
خميس عبد الله علي**

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ العراق
* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ العراق
h_iraq20082002@yahoo.com

المستخلص

يحاول هذا البحث بيانَ حقيقة موقف الكوفيّين من مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، واستقصاء آرائهم بشأنها، ومن ثَمّ بيان موقف الآلوسي منها في تفسيرهِ الموسوم بـــ(روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني).

فهناك من الكوفيين من منع هذا العطف مطلقاً كالكسائي، وهناك من أجاز مثل هذا العطف في ضرورة الشعر، وجعله من القلة كالفراء، وهناك من أجازه مطلقاً مثل ثعلب وأبو البركات الأنباري، وبالمقابل نجد من نَسَبَ إلى البصريين المنع مطلقاً، في حين هناك من جوّز هذا العطف وقيده بضرورة الشعر فقط كسيبويه والمبرد، وهناك من أجازه مطلقاً مثل يونس، وقيل إنَّ قطرب وافقهم أيضاً مستدلاً بأقوال العرب، فضلاً عن علماء آخرين سنذكرهم في ضمن البحث.أمّا رأي الآلوسي فيما يخص هذهِ المسألة، فكان موافقاً لرأي من أجاز مثل هذا العطف من الكوفيين، فضلاً عن تأييده لقراءة حمزة الزيات التي جاءت موافقة لرأي من جوَّز ذلك الكوفيين.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

المقدمة:

ذكر الآلوسي أن الكوفيّين أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وقاس على هذه القاعدة في مواضع من تفسيره مجوّزاً ما ذهبوا إليه(١).

وواضح أنّ هناك أوهاماً كثيرة فيما يخصّ هذه المسألة ونسبتها إلى الكوفيّين مقابل موقف البصريّين، وسنحاول في هذا البحث بيان موقفهم منها.

فقد نَسبَ إلى البصريّين إنّهم منعوا العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] وقوله تعالى ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وقولك: مررت بك وبزيدٍ، واحتجوا على هذا المنع بأسباب منها (٣):

إنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد كشريكين، لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فإذا عطفت على الضمير المجرور– والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، لذلك لا يكون إلاّ متصلاً بخلاف ضمير الرفع والنصب– كأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف، لا يجوز، ونسب النحاس هذا الرأي إلى المازني (٤) .

ومنها أيضاً إنّ الضمير صار بمنزلة التنوين، لذا لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، ونسب النحاس هذا الرأي إلى سيبويه (٥).

في حين نجد أنّ من البصريّين من أجاز هذا العطف وقيّده بالضرورة الشعريّة فحسب– على خلاف ما نقل عنهم أبو البركات الأنباري بأنّهم منعوا ذلك العطف مطلقاً– وإلى ذلك ذهب سيبويه والمبّرد والزجّاج وابن السراج (٦).

وينسب إلى الكوفيّين جواز العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض ، ووافقهم في هذا يونس، والاخفش(٧)، وأضاف الزبيدي أنَّ قطرب تبعهم في ذلك (٨).

واحتجّوا بجواز هذه المسألة لمجيئها في القرآن الكريم والنظم والنثر، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض في (به)، وقوله تعالى:﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [النساء: ١٢٧] فـ (ما) في موضع خفض؛ لأنّه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] فـ(من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم)، فدّل ذلك على جواز مثل هذا العطف(٩).

ومن الشعر احتجّوا بقول الشاعر (١٠) :

فاليَوْمَ قرّبتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فاذهَب فمَا بكَ والأيَامِ مِنْ عَجَبِ

وقول الآخر [١١]:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعبِ غَوطٌ نَفَانِفُ

فخفض (الأيّام) في البيت الاول بالعطف على الكاف في (بك)، و(الكعب) في البيت الثاني مخفوض بالعطف على الضمير في (بينها)[١٢] .

ومن النثر حكاية قطرب عن العرب قولهم: (ما فيها غيره وفرسِه) بخفض (فرسه) عطفاً على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها[١٣].

ويبدو أن تعميم إجازة هذه المسألة على الكوفيّين غير صحيحة – وأن نسبته إلى الاخفش كذلك غير دقيقة[*]؛ لأنَّ إجازتهم العطف على الضمير المخفوض لم تنقل عنهم نقلاً دقيقاً [١٤]، فالإجماع غير متحقّق لدى الكوفيّين، إذ إنّهم لم يتفقوا بشأن هذه المسألة، فمنهم من منع أو قبح هذا العطف ومنهم من أجازه.

فقد نقل ثعلب عن الكسائي أنه لا ينسق على المضمر ولا يؤكّده ولكنّه يجعل منه قطعاً (حال)[١٥]، ومن أوجه الاضطراب في نقل الرأي الكوفي ما نسبه الأزهري إلى الكسائي من إجازة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، نحو: مالك وزيدٍ[١٦]، وهو قول يبدو عليه عدم الدقة؛ لأنَّ ثعلباً وهو أسبق من الأزهري بقرون– نسب إلى الكسائي منعه مثل هذا العطف، ولم ينقل أحد سوى الأزهري– على حدّ علمي– مثل هذا الرأي عن الكسائي، ومن الأفضل الأخذ بما نقله ثعلب عن الكسائي.

أمّا الفرّاء فقد استقبح هذا العطف في موضع من كتابه وأجازه في الشعر فحسب، فقال: ((وقوله: (الذي تساءلون به والأرحام)[١٧]. فنصب الأرحام ، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدثنا الفرّاء قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم[١٨] أنه خفض الأرحام، قال: وهو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه، وقد قال الشاعر في جوازه[١٩]:

تُعلّقُ في مِثْلِ السَّوَاري سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غَوطٌ نَفَانِفُ

وإنَّما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[٢٠] والفرّاء بهذا مال لرأي البصريّين ووافق رأي سيبويه الذي أنكر عطف الظاهر على المضمر المجرور إلاّ بإعادة الجار، إذ لا يجيز: مررت بك وزيدٍ أو به وخالد حتى يعاد الجار، فيقول: مررت بك وبزيدٍ؛ لأنّ الضمير عوض عن التنوين، لذلك فالعطف من غير إعادة الجار قبيح، أو ضعيف عنده ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر [٢١]، ومنه قول الشاعر[٢٢]:

فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

ثم عاد الفراء في موضع آخر وأجاز عطف الظاهر على المكني ولكن على قلّة، فقال: ((وما أقلّ ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كنّي عنه))[٢٣].

ولذلك ذكر النحّاس أن الكوفيّين عامّة يذهبون إلى أنّ عطف الظاهر على المضمر من دون إعادة الجار قبيح ولم يذكروا علّة قبحه[٢٤]، وواضح أنّه اعتمد على قول الفراء من دون تصريح باسمه، ووافقه العكبري أيضاً بقوله على مثل هذا العطف: (وأجازه الكوفيّون على ضعف)[٢٥].

ويبدو من كلام الفراء المذكور آنفاً أنه تردد بين أمرين، الأول: منع مثل هذا العطف إلا في الضرورة الشعرية، والآخر: القبول على قلة، وهذا غير ذاك ولذلك اختلفت النسبة إلى الفرّاء بين المنع والاجازة على قلّة[٢٦] وأجاز ثعلب العطف على الضمير

المخفوض [٢٧] بقوله: ((ويقال: مالي وزيدٍ وزيداً ولا رفع، وكلام العرب: مالي والباطل))[٢٨]، فالجرّ على العطف والنصب على المفعول معه [٢٩]، وكذلك ذهب أبو بكر الأنباريّ فأجاز هذا العطف في من قرأ بجرّ (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١]، فقال: (وكذلك من قرأها (والأرحام) أخفضها على النسق على الهاء، كأنه قال به والأرحام، كما تقول أسألك بالله والرحم))[٣٠].

وأجاز ابن خالويه مثل هذا العطف ولكن باختلاف التخريج فقد قدّر الخفض بإضمار الخافض على تأويل (وبالأرحام) أو (واتقوه في الأرحام أن تقطعوها)[٣١]، وردّ الرأي البصري، بقوله: (وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم)[٣٢].

وهناك نحويّون أجازوا عطف الظاهر على المضمر وفاقاً لمن جوّز من الكوفيّين ويونس والأخفش– كما ذكروا– ومنهم ابن مالك ، فقد احتجّ بأنّ ذلك العطف ورد في النظم والنثر الصحيح، وقراءة[٣٣] ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] وكذلك ذهب أبو حيّان فقال: ((وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيّين في ذلك وأنّه يجوز))[٣٤]، وقال في موضع آخر معلّلاً اختياره: ((والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأنّ السماع يعضده والقياس يقويه))[٣٥] . وكذلك ذهب ابن هشام مستدّلاً على صحة ما ذهب إليه بقراءة حمزة وحكاية قطرب (ما فيها غيره وفرسهِ)[٣٦] ووافقه ابن عقيل أيضاً[٣٧] ، وانتصر الزبيدي للكوفيّين فيما ذهبوا إليه من الجواز في هذه المسألة بأنّ حجّة البصريّين ضعيفة منتقضة بما ورد من قراءة حمزة وحكاية قطرب [٣٨].

وأجاز الكنغراوي في تلخيصه للنحو الكوفي العطف على المكنّى المجرور من غير إعادة الجار[٣٩]، وانتصر الشيخ الطنطاوي للكوفيّين في هذه القاعدة ووصف البصريّين بأنّهم تعسّفوا غاية التعسّف بما لا ترضاه العدالة ولا يستقيم في المنطق [٤٠]. وقال د. عبد الفتاح الحموز: ((ويظهر لي أنّ مذهب الكوفيّين في إجازة مثل هذا العطف هو الصحيح))[٤١].

وواضح أنّ من نسب إلى الكوفيين جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، اعتمد على قراءة حمزة الزيات بجرّ (الأرحام)[٤٢]، في حين قرأها الجمهور بالنصب[٤٣] .

وخرّج الجرّ في الأرحام على وجوه، أولها وأشهرها: ما نُسب إلى الكوفيّين بجواز عطف (الأرحام) على الضمير المخفوض (الهاء) في (به) من دون إعادة الخافض [٤٤].

وذكر الآلوسي عند تفسيره للآية المذكورة آنفاً أوجه قراءة (الأرحام) وخرّج قراءة النصب في (الأرحام) بالعطف على محل الجار والمجرور إن كان المحلّ لها أو على محلّ المجرور إن كان المحلّ له على حدّ قولك: مررت بزيدٍ وعمراً، أو أنّه معطوف على الاسم الجليل على تقدير: اتقوا الله تعالى والأرحام وصلوها ولا تقطعوها

فإنَّ قطعها مما يجب أن يُتّقى، ونَسب الآلوسي هذا الوجه إلى الفرّاء والزجّاج[٤٥]، وجوز وجهاً ثالثاً ونسبه للواحدي وهو النصب على الإغراء، أي إلزموا الأرحام وصلوها [٤٦].

وذكر الآلوسي أن حمزة قرأ (الأرحام) بالجرّ في الآية الكريمة، وخرّجت على جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار وقال: إنّ أكثر النحويّين ضعّفوا ذلك بأنّ الضمير المجرور كبعض الكلمة لاتصاله بها فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة لا يعطف عليه [٤٧].

ووصف الزجّاج قراءة حمزة بالقبح واستحسن قراءة النصب في (الأرحام) وعلّق على قراءة الجرّ بأنّها خطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر وخطأ في أمر الدين عظيم؛ لأنّ النبيَّ ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟ وذكر أيضاً أنّ النحويّين مجمعون على أنّه يقبح أن ينسّق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجرّ إلاّ بإظهار الجار [٤٨].

وردّ ابن عطيّة قراءة حمزة من وجهين، فقال: (ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، أحدهما: إنّ ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض عن فصاحته، وإنّما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة، والوجه الثاني: إنّ في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله ﷺ: (من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت)[٤٩] ، وقالت طائفة إنّما خفض (والأرحام) على جهة القسم من الله على ما اختص به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته، ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله: إنَّ الله كان عليكم رقيباً، وهذا كلام يأباه نظم الكلام وسرده، وإنْ كان المعنى يخرجه)[٥٠] وكذلك ردّ الزمخشري هذه القراءة بوصفه أنّ عطف الظاهر على المضمر غير سديد [٥١].

ونجد أنّ هناك من اعترض على هذه القراءة، وعمّم هذا الحكم على البصريّين، فقالوا إنّ هذه القراءة لحن لا تجوز عند رؤساء نحويّ البصرة[٥٢]، في حين أنّ سيبويه، وهو رأس المدرسة البصريّة لم يخَطِّئ هذه القراءة؛ لأنّ القراءة عنده لا تخالف فهي سنة متبعة [٥٣] .

ولكنّه ذكر أنّ عطف الاسم على الضمير المجرور قبيح ، ولم يجوّزه إلاّ في الضرورة[٥٤]، فقال: (وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطرّ الشاعر ، وجاز قُمْتَ أنتَ وزيدٌ، ولم يجز مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ؛ لأنَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين، وقد يجوز في الشعر.... وقال الآخر:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ)[٥٥]

ولم يجوّز المبرد أيضاً عطف الظاهر على المضمر المجرورإلاّ في ضرورة الشعر[٥٦]، وعلّل المنع لدى البصريّين بقوله: (لأنّهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنّما يحمل على أشرف المذاهب وقرأ حمزة: (الذي تساءلون به والأرحام)[٥٧]، وهذا مما لا يجوز عندنا إلاّ أن يضطر إليه شاعر)[٥٨].

في حين نجد من نقل عن المبرّد تحامله الكثير على هذه القراءة ووصفها باللحن منكراً إجازة مثل هذا العطف [٥٩]، والحقيقة إنّها أقوال لا تطابق رأيه في المسألة كما

عرضها في كتبه[٦٠]، والواقع أنّه ذهب مذهب سيبويه في إجازة مثل هذا العطف للضرورة كما تبين من النصّ السابق.

وبالمقابل نجد من دافع عن قراءة حمزة بجرّ (الأرحام) مع اختلاف توجيه الجرّ فيها على أوجه، منها: العطف على الضمير المخفوض، أو تكرير الخافض، أو حملها على القسم – كما سنرى – فيما هو قادم من البحث.

فقد ردّ الرازي اعتراض النحويّين على عدم جواز عطف الظاهر على المضمر منتصراً لحمزة بقوله: (واعلم أنّ هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأنَّ حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنّه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت)[٦١]. وذكر توجيهان آخران لقراءة الجرّ في (الأرحام): (أحدهما: إنّها على تقدير تكرير الجار، كأنّه قيل تساءلون به وبالرحم، وثانيهما: إنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليومَ قدْ بتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وأنشد أيضاً:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غَوطٌ نَقَانِفُ

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون اثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنَّهُما كانا من أكابر علماء السلف في علم القران)[٦٢]

وردّ الرازي رأي الزجّاج بأنّ عطف الاسم على الضمير المخفوض يقتضي الحلف بغير الله، وهو ما نهى عنه الرسول ﷺ، بأنّ هذه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية، إذ يقولون: أسألك بالله والرحم، والحلف هنا بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، وهذا لا ينافي مدلول ذلك الحديث برأيه [٦٣].

وكذلك ذهب ابن يعيش، فقد اعترض على المبرّد في ردّه لقراءة حمزة بقوله: (وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لاتحلّ القراءة بها وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنَّه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة مع أنَّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحّت الرواية لم يكن سبيلٌ إلى ردِّها)[٦٤] .

وأجاز أبو حيّان قراءة حمزة أيضاً وردّ شبهة الغلط فيها بقوله: (ومن ادّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة)[٦٥].

وتابع النيسابوري الرازي في دفاعه عن قراءة حمزة، وردّ رأي الزجّاج بشأنها، مستدلاً بما أورده الرازي من آراء في ردّه عليه [٦٦].

أمّا ابن عاشور فخرّج قراءة حمزة بجرّ (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور؛ وذلك تعظيماً لشأن الأرحام التي يسأل بعضكم بعضاً بها، ومنه قول العرب ناشدتك الله والرحم. وبذلك تكون تعريضاً بعوائد الجاهلية، إذ إنّهم كانوا يتساءلون بينهم بالرحم وأواصر القرابة، ثم يهملون حقوقها ولا يصلونها، ومنها أذاهم للنبيّ ﷺ وظلمهم له، وهو

من ذوي رحمهم وأحقّ الناس بصلتهم فناقضت أفعالهم أقوالهم، وعلى قراءة حمزة يكون معنى الآية تتمّة لمعنى التي قبلها[٦٧]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [٦٨].

واجتهد الآلوسي في الدفاع عن قراءة حمزة موافقاً مذهب من سبقه وردّ المذهب البصريّ بقوله: ((وأنت تعلم أنّ حمزة لم يقرأ كذلك من نفسه ولكن أخذ ذلك بل جميع القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش والإمام ابن أعين ومحمد بن أبي ليلى وجعفر بن محمد الصادق – وكان صالحاً ورعاً ثقة في الحديث– من الطبقة الثالثة ، وقد قال الإمام أبو حنيفة والنوري ويحيى بن آدم في حقه: غلب حمزة الناس على القراءة والفرائض وأخذ عنه جماعة وتلمذوا عليه، منهم إمام الكوفة قراءة وعربية أبو الحسن الكسائي، وهو أحد القرّاء السبعة الذين قال أساطين الدين إنَّ قراءتهم متواترة عن رسول الله ﷺ ومع هذا لم يقرأ بذلك وحده بل قرأ به جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس وإبراهيم النخعي والحسن البصري وقتادة ومجاهد وغيرهم – كما نقله ابن يعيش– فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة وربما يخشى منه الكفر، وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريّين ولسنا متعبّدين باتباعهم))[٦٩].

وردّ الآلوسي أيضاً من ذكر أنّ قراءة (الأرحام) بالجر يقتضي الحلف بغير الله تعالى، مخرجاً هذا الحلف على الاستعطاف بقوله: ((وحديث أن ذكر الأرحام– حينئذ لا معنى له في الحضّ على تقوى الله تعالى– ساقط من القول؛ لأنَّ التقوى أن أريد بها تقوى خاصّة وهي التي في حقوق العباد التي من جملتها صلة الرحم، فالتساؤل بالأرحام يقتضيه بلا ريب، وإن أريد الأعمّ فلدخوله فيها، وأمّا شبهة أنّ في ذكرها تقرير التساؤل بها، والقسم بحرمتها والحديث يردّ ذلك للنهي فيه عن الحلف بغير الله تعالى، فقد قيل في جوابها لا نسلم أنّ الحلف بغير الله تعالى مطلقاً منهيٌّ عنه، بل المنهيّ عنه ما كان مع اعتقاد وجوب البر، وأمّا الحلف على سبيل التأكيد مثلاً فممّا لا بأس به، ففي الخبر (أفلح وأبيه وإن صدق) ، وقد ذكر بعضهم أن قول الشخص لآخر: أسألك بالرحم أن تفعل كذا ليس الغرض منه سوى الاستعطاف وليس هو كقول القائل والرحم لأفعلنَّ كذا، ولقد فعلتُ كذا، فلا يكون متعلق النهي في شيء))[٧٠].

وفي قراءة (الأرحامِ) بالجر توجيهات أخرى، منها: حذف حرف الجر لتقدّم ذكره، كأنّه قال: تساءلون به وبالأرحام، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن جنّي في توجيه قراءة حمزة بالجر[٧١]، وذكره الآلوسي فقال: (وقد خرج ابن جنّي هذه القراءة على تخريج آخر، فقال في الخصائص باب في أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به من ذلك: رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ[٧٢]، أي رُبّ رسم دار، وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت؟ يقول: خير عفاك الله تعالى – أي بخير– وتحذف الباء لدلالة الحال عليه، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة))[٧٣] .

وقد سبق ابن جنّي في هذا التخريج أبو عبيدة، والطبريّ، وابن خالويه[٧٤] ووافقهم في هذا التخريج الزمخشريّ، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيّان[٧٥]. والوجه الآخر: هو الجر على القسم [٧٦]، فالواو في (والارحام) هي واو القسم والجملة بعده هي جواب القسم ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ﴾ [النساء: ١] وذهبوا إلى هذا التخريج للفرار من القول

بالعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار فضلاً عن أن القسم بها تنبيهاً على صلتها وتعظيماً لشأنها وأنها من الله تعالى بمكان[٧٧].

ويرى النحّاس أنّ هذا التخريج خطأ في المعنى والإعراب[٧٨]، وذكر العكبريّ أنّه وجه ضعيف؛ لأنّ القسم بغير الله تعالى لا يجوز[٧٩]، وذهب أبو حيّان إلى أنّ هذا القول يأباه نظم الكلام [٨٠].

وهناك رأي ثالث فيما يخصّ مسألة العطف على الضمير المخفوض ، وهو رأي الجرمي والزيادي، فقد أجازا مثل هذا العطف بشرط تأكيد الضمير، نحو قولك: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ [٨١].

نتائج البحث:

هناك أوهام كثيرة فيما يخص مسألة جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ونسبتها إلى الكوفيين عامة، منها ما نُقل عن الكسائي إجازة مثل هذا العطف، في حين نجد نصاً لثعلب في مجالسه يذكر فيه أن الكسائي يمنعه، أمَّا الفراء، فقد قبّح مثل هذا العطف، وأجازه في ضرورة الشعر فقط، وهو بهذا يوافق البصريين في رأيهم، ونجد لهم رأياً آخر يجيز فيه هذا العطف ولكن على قلة ، ويُفهم من هذا أنه لا يجيزه مطلقاً خلافاً لما أشيع عن الكوفيين، أمّا ثعلب وأبو البركات الأنباري، فقد أجازا مثل هذا العطف مطلقاً من دون قيد أو شرط، ووافقهم على ذلك طائفة من النحويين، ومنهم يونس وابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والزبيدي ، إذ رأوا أن هذا العطف جائز وصحيح بدليل ما ورد من قراءة حمزة لآية (الأرحام)؛ لأن قراءته سبعيّة متواترة عن رسول الله ﷺ، فضلاً عن إجماع علماء الأمّة على صحّة القراءات السبع، فلا سبيل إلى ردّها وأن هناك من قرأ بها من غير السبعة أيضاً، وعليه فالقراءة سنّة مُتبعة لا تردّ بقاعدة نحويّة متى كان السند سليماً، والقراءة على هذا قد نقضت ما رآه الجمهور من عدم جواز العطف إلا باعادة الجار[٨٢]، ولذلك قال د. عبد الجبار النايلة (ليس من شروط القراءة الصحيحة أن تكون على أفصح الوجوه، بل إنّ صحّتها في النقل وثبوتها في الأثر هو الأصل)[٨٣]. في حين نجد من البصريّين من اعترض على هذه القراءة على اختلاف الآراء بشأنها، إلا أنّ سيبويه وهو رأس المدرسة البصرية لم يخطّئ هذه القراءة، لأنها عنده لا تخالف فهي سُنّة متبعة لذلك نجد من البصريّين من أجاز مثل هذا العطف خلافاً لما نُقل عنهم المنع مطلقاً. ووافق الآلوسي من ذهب من الكوفيين إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وانتصر لقراءة حمزة بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور (به) ونجده في هذا الرأي مخالفاً لمذهب البصريّين .

وأخيراً يمكن القول إنه لا ضير في إجازة مثل هذا العطف لأن من شأن هذه الإجازة التيسير على المتكلمين، فبالإمكان عطف الاسم على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، إذا أُمن اللبس في الكلام، وفهم المعنى، ويعضّد هذا الرأي ما ورد من استعمال العرب له نثراً ونظماً.

Abstract

Opinions of Kufiyen about genitive pronoun in the interpretation of "RUH ALMAANI"(Essence of Meanings) by al-ALUSI.

By Suhad Mazen Faeq

And Khamis Abdullah Ali

The current research aims to show the attitude of Kufiyen about the matter of genitive pronoun and about their opinions about this matter , then showing the attitude of alalusi in his interpretation titled as (ROH ALMAANI IN INTERPRETING HOLY QURAN and ALSABAA ALMATHANI)

Of Kufyen objecting this genitive pronoun just like al-Kisaee and others permitting this genitive matter owing to the necessity of poetry as in al-Fraa, other indicating permitting that absolutely just like Abu al-Barakat al-Anbari . WE find , on contrary of that , it has been attributed to Basrayen, while others allowing that for its necessity in poetry as Sibiwayh and al-Mubarad , others permitting that Like Yunis in addition to opinions of scholars who we will mention in this research

'In respect to the opinion of alAlusi about this matter , there is an opinion allowing this matter of Kufyen as well as his certification of the reading of Hamza al-Zyat that came in pace with the opinion of those permitting that of Kufyen

الهوامش

(١) ينظر: روح المعاني ١/ ٥٠٤، ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥، ٥/ ٢٢٦، ٧/ ٢٧٥، ١٣/ ١٣٧.

(٢) ينظر: الإنصاف م(٦٥) ٢/٤٦٣، وشرح شذور الذهب: ٥٨٣، وائتلاف النصرة م(٤٩): ٦٣، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤، وهمع الهوامع ٣/٢٢١، وضياء السالك ١/ ١٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن- النحّاس: ٢٣١- ٢٣٢، والإنصاف م (٦٥) ٢/٤٦٦-٤٦٧. وائتلاف النصرة م(٤٩): ٦٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن، النحّاس: ٢٣١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن- النحّاس: ٢٣١-٢٣٢ والكتاب ٢/٣٨١.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٨٢، والمقتضب ٤/١٥٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٦، والأصول ٢/١١٩، والتوابع في كتاب سيبويه: ٧٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٣، وشرح التصريح ٢/١٨٣، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وائتلاف النصرة م (٤٩): ٦٢، وأثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي: ٤٥.

(٨) ينظر: ائتلاف النصرة م (٤٩): ٦٢.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف م (٦٥) ٢/ ٤٦٣- ٤٦٥.

(١٠) قائله مجهول ، ينظر: إعراب القرآن – النحّاس: ٢٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤.

(١١) البيت لمسكين الدارمي، ديوانه: ٥٣، والبيت بلا نسبة في شرح المفصل ٣/١٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/٦٤، وشرح الاشموني ٢/٣٩٥.

(١٢) ينظر: الإنصاف م (٦٥) ٢/ ٤٦٤- ٤٦٥.

(١٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٦٤، وشرح شذور الذهب: ٥٨٣، وشرح الأشموني ٢/٣٩٦، وهمع الهوامع ٣/٢٢١، وائتلاف النصرة: ٦٣.

(*) لم يصرّح الأخفش بجواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار، فقد ذكر وجهين في إعراب (الأرحام) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ هما النصب والجر، واستحسن وجه النصب متابعاً مذهب سيبويه في ذلك معللاً اختياره بالقول: لأنّك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور. ينظر: معاني القرآن: ٣٦٢.

(١٤) ينظر: ابن الأنباري في كتابة الإنصاف: ٢٠٩، وأثر القراءات السبع في تطور الفكر اللغوي: ٤٥.

(١٥) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٢٤، ومسائل الخلاف النحويّ بين الكوفيّين: ١٤٢.

(١٦) ينظر: شرح التصريح ١/ ٥٣٣، والنحو الكوفيّ وأثره في التفسير: ١٢١.

(١٧) النساء: ١.

(١٨) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد العالم، قرأ عليه سليمان الأعمش، توفي سنة (٩٦هـ)، وقيل (٩٥هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢٩/١.

(١٩) هو مسكين الدارمي، سبق تخريجه.

(٢٠) معاني القرآن ١/ ٢٥٢- ٢٥٣.

(٢١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٨و ٣٨١- ٣٨٢، ونحو القراء الكوفيّين: ١٠٣، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢٠٩، وكتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة: ١١١. والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف: ٢٢٠.

(٢٢) قائله مجهول ، ينظر: إعراب القرآن، النحّاس: ٢٣٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، وشرح الأشموني ٣٩٤/٢.

(٢٣) معاني القرآن ٢/ ٨٦.

(٢٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢٣١.

(٢٥) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٠/١.

(٢٦) ينظر: مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيّين: ١٤١.

(٢٧) ينظر: مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيّين: ١٤١، والنحو الكوفي وأثره في التفسير في القرن السادس الهجري (أطروحة دكتوراه): ١١٩.

(٢٨) مجالس ثعلب ١/ ١٦٢، وينظر: مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيّين: ١٤١.

(٢٩) ينظر: مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيّين : ١٤٢.

(٣٠) إيضاح الوقف والابتداء: ٣٠٦.

(٣١) ينظر: الحجّة في القراءات السبع : ١١٩.

(٣٢) المصدر نفسه: ١١٩.

(٣٣) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٧-١٧٨، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣، وائتلاف النصرة م (٤٩): ٦٣.

(٣٤) البحر المحيط ٣/ ٤٩٩.

(٣٥) المَصدرُ نَفسُهُ ٢/ ٣٨٧.

(٣٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٨٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٥٣.

(٣٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٨٦.

(٣٨) ينظر: ائتلاف النصرة م (٤٩) : ٦٣.

(٣٩) ينظر: الموفي في النحو الكوفي : ٦٥، والخلاف النحوي بين البصريّين والكوفيّين: ٢٦٤.

(٤٠) ينظر: نشأة النحو: ١٢٦، ونحو القراء الكوفيّين: ١٠٤- ١٠٥.

(٤١) التأويل النحوي ١/ ٧١٥.

(٤٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، ومعاني القراءات ٢٩٠/١، والحجّة للقرّاء السبعة ١٢١/٣، والتيسير في القراءات السبع: ٩٨.

(٤٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، ومعاني القراءات ٢٩٠/١، والحجّة للقرّاء السبعة ١٢١/٣.
(٤٤) ينظر: الإنصاف م (٦٥): ٤٦٣، وأوضح المسالك ٣٥٣/٣، وائتلاف النصرة م (٤٩): ٦٢، وشرح التصريح ١٨٣/٢، ومدرسة الكوفة: ٣٣٥-٣٣٦، وضياء السالك ١/ ١٩.
(٤٥) ينظر: روح المعاني ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥.
(٤٦) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٣٩٥.
(٤٧) ينظر: روح المعاني ٢/ ٣٩٥، وتفسير السمعاني ١/ ٣٩٤.
(٤٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.
(٤٩) ينظر: صحيح البخاري ٣/ ١٨٠.
(٥٠) المحرر الوجيز ٢/ ٥.
(٥١) ينظر: الكشاف ١/ ٤٦٢.
(٥٢) ينظر: إعراب القرآن- النحّاس: ٢٣١، والمحرّر الوجيز ٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥ .
(٥٣) ينظر: الكتاب ١٤٨/١، ونحو القرّاء الكوفيّين: ١٠٣، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٣٢٥.
(٥٤) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٧٧.
(٥٥) الكتاب : ٣٨٢/٢-٣٨٣.
(٥٦) المقتضب: ١٥٢/٤.
(٥٧) النساء : ١.
(٥٨) الكامل ٣/ ٣٠.
(٥٩) ينظر: شرح المفصل ١٤٣/٣، والتحرير والتنوير ٢١٨/٤، ونحو القراء الكوفيين: ١٠٤.
(٦٠) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين: ٢٦٠.
(٦١) مفاتيح الغيب ٩/ ٤٨٠.
(٦٢) المَصدرُ نَفسُهُ ٩/ ٤٨٠.
(٦٣) ينظر: المَصدرُ نَفسُهُ ٩/ ٤٨٠.
(٦٤) شرح المفصل ٣/ ١٤٣.
(٦٥) البحر المحيط ٢/ ٣٨٧.
(٦٦) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢/ ٣٤١.
(٦٧) ينظر: التحرير والتنوير ٤/ ٢١٧- ٢١٨.
(٦٨) النساء: ١.
(٦٩) روح المعاني ٢/ ٣٩٥.
(٧٠) المَصدرُ نَفسُهُ ٢/ ٣٩٥.
(٧١) ينظر: الخصائص ٢٩٣/١.
(٧٢) وعجزه: كِدْتُ أقضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلهْ. وهو لجميل بثينة ، ديوانه ، ينظر: خزانة الأدب ٢٠/١٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢٩٣/١، والأنصاف م (٥٥) ٣٧٨/١، والجنى الداني ٤٢٨.
(٧٣) روح المعاني ٣٩٥/٢.
(٧٤) ينظر: مجاز القرآن ١١٣/١، وجامع البيان ٥١٩/٧، والحجّة في القراءات السبع: ١١٩.
(٧٥) ينظر: الكشاف ٤٦٢/١، وشرح المفصل ١٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٦٩٣/٢- ٦٩٤، والبحر المحيط ٣٨٧/٢.
(٧٦) ينظر: إعراب القرآن- النحّاس: ٢٣٢، وشرح المفصل ١٤٣/٣، وروح المعاني ٣٩٦/٢.
(٧٧) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٩٩، وشرح المفصل ٣/ ١٤٣.
(٧٨) ينظر: إعراب القرآن: ٢٣٢.
(٧٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٣٠/١.
(٨٠) ينظر: البحر المحيط ٤٩٩/٣.
(٨١) ينظر: شرح الأشموني ٢/ ٣٩٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢.

[٨٢] ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٤٣، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٢٢٤و ٢٥٢، ومدرسة الكوفة: ٣٣٨.

[٨٣] الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٧٤، وينظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية: ٥٩٦.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محيي الدين توفيق ابراهيم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي
- أثر القران والقراءات في النحو العربي، محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت ، ط١، ١٣٩٨هـ.الأصول
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف، من الانصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد ابن بشار بن الحسن الأنباري (ت ٢٨هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الفرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق:صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت: ١٤٢٠ هـ.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم: الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير ، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد بركات، مصر، ١٩٦٧.
- تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)تحق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمود سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١م.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، دراسة في كتب العلل والمعاني والحجج، د.خالد عبود حمودي، بغداد، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- التيسير في القراءات السبع ، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)تحق اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعيّ (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، تحقيق:د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)تحق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- الخصائص، الكتاب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الانصاف ، د.محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب.
- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: د. حسين نصّار، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٦٧م.
- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه: د. عبد الله الجبوري، ود. خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي أبو الفضل ، تحقيق وتعليق علي عبد الباري عطية، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ٢٠٠٩م.
- السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر ابن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)تحق شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأَشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل: جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، القاهرة، (د . ت)٠
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.شرح المفصل
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م.

- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء بغداد، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، عُني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ، ج. براجستراسر، مكتبة ابن تيمية، (د.ت).
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، تحقيق:الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٦ هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
- كتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري، طاهر محمد الهمس، دار النوادر، سوريا- دمشق، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت ٢٠٩هـ)، محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٣٨١ هـ.
- مجالس ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، (د. ت).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق:عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، – ١٤٢٢ هـ.
- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط٤.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، د.محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت٢١٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)تحق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المقتضب: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي الاستنابولي، (ت١٣٤٩هـ) شرحه محمد بهجة البيطار، دار البينة للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القران -للفراء-، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، تحقيق: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن اسماعيل، مكتبة احياء التراث الاسلامي، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق:عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.